طالبوا الحكومة بالسعي قدماً في هذا الجانب

نواب : «تكويت» القضاء أصبح مطلباً وطنيا مستحقاً وضرورياً

■ الشاهين : أعلن تقديم اقتراح بقانون لتكويت القضاء خلال عامين

اسامة الشاهين

عبدالله الكندري

اثارت قضية تكويت القضاء اهتمام عدد غير قليل من النواب ، وطالبوا على إثرها الحكومة بضرورة سرعة تكويت القضاء من الكوادر الوطنية .

في هذا الإطار اعلن النائب اسامة الشاهين عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل المرسوم بقانون رقم 23 لسنة 1990 بشان تنظيم القضاء، وذلك لتكويت القضاء بالكامل خلال سنتين، داعيا أعضاء اللجنة التشريعية إلى منحة اولوية على جدول اعمالها.

وقال الشاهين في تصريح بمجلس الأمة امس ان الاقتراح جاء استجابة لنداء القائمين على مرفق القضاء والذين صرحوا بانهم عاجزون عن البدء بالمحاكم وتشغيل مرفق القضاء بسبب وجود ٦٢ قاضيا من غير الكويتيين خارج البلاد.

واعتبر ان هذا التصريح قرع اجراس الانتباه والخطر لدينا مطالبا جميع السلطات بمساعدة السلطة القضائية في هذه المعضلة مشيرا إلى ان ما نحتاجه تشريعيا هو قانون لتكويت القضاء الكويتي.

وأوضح الشاهين ان هناك العديد من الاقتراحات بقوانين قدمت بهذا الشان في وقت سابق ومنها اقتراح سبق له الاشتراك في تقديمه مع عدد من النواب في مجلس فبراير ٢٠١٢ .

ودعا أعضاء اللجنة التشريعية وفقا لما خولته لهم اللائحة الداخلية لاخذ هذا القانون بصفه الإستعجال وإعطائه صفة الأولوية خاصة وانه يأتي تلبية لنداء وطني طال توجيهه، مضيفا « لقد تأخرنا كثيرا في الاستجابة له خاصة وان القضاء منذ قبل الخمسينات وهو يفتقد لهذا التكويت.

وأضاف ان قانون ١٩٩٠ الخاص بتنظيم القضاء اعطى للقضاء بصفة الإستثناء جواز تعيين غير الكويتيين لكن للأسف تحول هذا الاستثناء الى اصل والغلبية بعدد من المفاصل المهمة بالقضاء، لافتا إلى ان الاقتراح يلزم بالتكويت ويمنع تعيين غير الكويتي خلال مدة زمنية يحددها الاقتراح متأملا ان يرى النور قريبا.

واعتبر ان ادعاءات البعض بوجود نقص في اعداد الكويتيين في مرفق القضاء غير صحيحة خاصه وان كلية الحقوق في جامعه الكويت وكليه القانون الدولية وكليات الحقوق العربية والأجنبية تخرج سنويا الاف الكويتيين في تخصصات القانون بجانب زملائهم في تخصصات الشريعة ولذلك فانه لا توجد هناك ندره في الطاقات المؤهلة.

وبين الشاهين ان القانون لا يلزم بالتدرج انما يتيح للقضاء تعيين ذوي الخبرة في مناصب قضاه ومستشارين بصفه مباشرة وان هذا ما فعله القضاء الكويتي عندما واجه نقصا في الأحوال الشخصية الجعفرية من خلال الإستفادة من الطاقات بتعيين المحامين مباشره كقضاة ومستشارين مقترحا إعادة هذه التجربة وصولا إلى تكويت كامل للقضاء في مدة عامين.

ونص الاقتراح على ما يلي:

مادة اولى: يستبدل بنص البند ب من المادة 19 من المرسوم بقانون المشار إليه النص الآتي:

«أن يكون كويتيا، ويتم خلال سنتين من صدور هذا القانون إحلال الكويتيين بغير الكويتيين العاملين في سلكي القضاء والنيابة العامة».

مادة ثانية: على رئيس مجلس الوزراء، والوزراء، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، يعد صدوره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية انه لما كان للقضاء من اهمية بالغة في قيام الدول واستقرارها، ولما كان القضاء أحد السلطات العامة في الكويت، وشرفه ونزاهة وعدالة القضاة «أساس الملك وضمان للحقوق والحريات».

ولما كان توطين الوظائف العامة، السيادية منها خاصة، مسؤولية كبيرة على السلطات العامة جميعا، لما له من فوائد اجتماعية واقتصادية وعلمية وعملية وغيرها.

ولما كانت الكوادر الوطنية القانونية، من محامين متمرسين واساتذة قانون متخصصين وخريجين مجتهدين، قد غدت متوافرة ولا يشق لها غبار بالإتقان والعطاء.

لذا كان هذا «الاقتراح بقانون» لإلزام القائمين على مرفق القضاء والنيابة العامة، بإحلال الكويتيين

■ عبد الله الكندري : آن الأوان لتعديل قانون تنظيم القضاء وتوطين الجهاز القضائي

في كافة الوظائف القضائية فيها، خلال حملة تصل إلى سنتين من نشر القانون في الجريدة الرسمية.

وقد سبق تقديم اقتراح بقانون مطابق - بتوسع - في مجلس الأمة - المبطل بحكم المحكمة الدستورية في يونيو 2012 - بذات المضمون والهدف من السادة / فلاح الصواغ، د. جمعان الحربش، محمد الدلال، د. حمد المطر واسامة الشاهين. من جهته أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقدمه ومجموعة من النواب أمس باقتراح بقانون لتعديل القانون 23 لسنة 1990 بشان تنظيم القضاء، وذلك لحصر العمل في المرفق القضائي على الكويتيين.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمة «تابعنا في الأيام السابقة تصريح رئيس محكمة الاستئناف عن وجود قضاة عالقين بجمهورية مصر العربية يفترض ان يتم إجلائهم في الأيام القادمة» ، مشيرا إلى ان ذلك يؤكد ضرورة تكويت الجهاز القضائي في الكويت بالكامل.

واكد انه قد آن الأوان لتعديل قانون تنظيم القضاء الذي مضى عليه اكثر من ٦١ عاما والذي يسمح بالاستعانة بالوافد في مرفق القضاء وسبق ان تم تعديله في عام ١٩٩٠.

وبين ان المرفق القضائي بشقيه النيابة العامة والمحاكم يزخر بكفاءات كويتية رائعة يشار لها بالبنان حيث أسندت لهم الكثير من القضايا المهمة المتعلقة بالمال العام وتعاملوا معها بكفاءة عالية مثل قضية الموانئ وقضية (الروسية) وقضية بند ضيافة وزارة الداخلية وقضية المدير السابق لمؤسسة التامينات الاجتماعية.

وقال «نعم نحترم الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الدولتين ولكن هذه الاتفاقيات لا تلزم دولة الكويت بالتجديد او التمديد للمستشارين الذين يعملون في المحاكم او في اي مؤسسة قانونية داخل الكويت، كما أنه من الصعب ان يتم تداول قانون ومناقشته داخل مجلس الأمة بمعزل عن الاتفاقيات القضائية المبرمة بين الدولتين، ولذلك تقدمنا بهذا الاقتراح».

اللجنة ناقشت «الكوتا» والجنسيات التي سيتم التعامل معها في المستقبل

«الموارد البشرية» تطالب الحكومة بتحديد إطار زمني لتعديل التركيبة السكانية

جانب من اجتماع لجنة الموارد البشرية

ناقشت لجنة الموارد البشرية موضوع التركيبة السكانية بحضور عدد من الجهات الحكومية وطالبت اللجنة الحكومة بتحديد إطار زمني لتعديل التركيبة السكانية.

وقال رئيس اللجنة النائب خليل الصالح في تصريح صحافي في مجلس الأمة، إن اللجنة ناقشت أمس موضوع التركيبة السكانية وكيفية التعامل معها، مشيرا إلى أن هناك لجنة وطنية عليا لتغيير التركيبة السكانية تم إنشاؤها منذ عام ٢٠١٤ لكنها لم تقدم أي مشروع حتى الآن.

وأوضح الصالح أن الجهات الحكومية التي حضرت الاجتماع شرحت للجنة ما حصل وما سيتم العمل عليه في الوقت الحالي، لافتا إلى أن اللجنة طلبت منهم تقديم جميع التقارير الخاصة بهذا الموضوع خلال أسبوعين خاصة المدة الزمنية المحددة والأعداد التي سيتم تغييرها.

وبين الصالح أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع الكوتا والجنسيات التي سيتم التعامل معها في المستقبل خاصة وان تعداد الكويتيين يصل إلى ما يقارب المليون و ٤٠٠ الف نسمه مقابل ثلاثة ملايين وافد وهي نسبة عالية حيث لم يصل عدد المواطنين ٥٠ ٪ منها.

واضاف الصالح انه تم بحث رؤية الحكومة تجاه هذا الموضوع خاصة وان ازمة كورونا كشفت وجود حالات تسلل للوافدين، فضلاً عن أن هناك وافدين لا يريدون الخروج من البلد.

وقال ان هذه القضية شاملة وكبيره جدا خاصة وأن أي وافد يأتي إلى الكويت يتمتع بمزايا مالية واجتماعية كبيرة جدا.

وكشف الصالح عن أن الأجهزة الحكومية التي حضرت الاجتماع تطرقت إلى موضوع تعديل قوانين الإقامة في الكويت، مشيرا إلى أن هذه قضية مهمه جدا وطلبت اللجنة منهم تقديم هذه التشريعات إلى اللجنة لمتابعتها خاصة بعد وجود دولتين رفضت استقبال مواطنيهم مما حمل البلد كلفة كبيرة.

وأكد أنه من أكبر الأخطاء التي حدثت في السابق هي عدم إنشاء ٤ مشاريع كمدن عمالية من أصل ٦ مشاري، مما كشف وجود تقاعس واضح وملموس في هذا الامر.

ولفت الصالح إلى أنه ستكون هناك جدية من قبل لجنة تنمية الموارد البشرية في متابعه هذا الموضوع.\

أكد أنه سبب الهلع بين المتداولين

عمر الطبطبائي: تسريب خبر وقف توزيع أرباح البنوك على المساهمين أضر بالاقتصاد المحلي

عمر الطبطبائي

استغرب النائب عمر الطبطبائي تسريب خبر عن وقف توزيع أرباح البنوك على المساهمين، مؤكدا أنه لا يعرف من هو صاحب هذا القرار أو التصريح الذي صدر.

وطالب الطبطبائي في تصريح صحفي بمجلس الأمة وزير التجارة والصناعة خالد الروضان بمحاسبة من تسبب بإثارة الهلع بين المتداولين والإضرار بالاقتصاد المحلي وسمعة الكويت.

وبين أن هذا التصريح صدر أثناء جريان عملية التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بينما في العادة مثل هذه القرارات تصدر عند إغلاق السوق حتى لا يتسبب بحالة من الهلع لدى المتداولين.

وأكد أن هذا القرار ترتبت عليها أضرار بمدخرات المتداولين وسمعة الكويت، لافتا إلى أن هذا القرار تزامن مع التصريح الذي صدر في المملكة العربية السعودية بشأن أسعار النفط وانعكس سلبا على البورصة.

وقال الطبطبائي « يبدو انه لا يهمكم مدخرات الناس ولا سمعة البلد الاقتصادية، لذا يجب على هيئة أسواق المال أو وزير التجارة محاسبة من سبب هذا الهلع والضرر لسمعة الكويت في ظل وجود محافظ أجنبية ».

وأضاف « إذا كان القرار صادر من اتحاد المصرفيين او البنك المركزي فيجب ان تكون هناك محاسبة أو نحن سنحاسب»، متسائلا إلى أي مدى لا تستطيعون ضبط التصريحات وتوقيتها في بلد يعد اقتصاده أقدم اقتصاد بالمنطقة؟

وأكد الطبطبائي أن هناك أناس تضرروا ببيع أسهمهم بخسارة وفي المقابل هناك من اشترى الأسهم بأسعار منخفضة وسيربح، مبينا أن الأمر وكأنه متعمد والهدف منه تنفيع جزء من المتداولين على حساب الإضرار بالجزء الأكبر.

بيت الزكاة يعفي المستأجرين المتضررين من دفع الإيجارات في عقاراته

أعلن المدير العام لبيت الزكاة محمد العتيبي أمس أن «البيت» قرر إعفاء المستأجرين من القيمة الإيجارية في العقارات التابعة له.

وقال العتيبي لـ«كونا» إن (البيت) قرر إعفاء مستأجري الوحدات التجارية من سداد القيمة الإيجارية طوال فترة عدم مزاولة نشاط الأعمال وفق قرارات مجلس الوزراء في هذا الشان.

وأوضح انه في حال مزاولة النشاط سيتم خصم ما نسبه 25 بالمئة من قيمة الإيجار الشهري حتى تاريخ 30 سبتمبر المقبل على أن يقدم المستأجر ما يثبت الضرر أو الإيقاف.

وأضاف انه تم تخفيض القيمة الإيجارية للوحدات السكنية المستأجرة في عقارات بيت الزكاة بنسبة 25 بالمئة لمدة ستة شهور من 1 ابريل 2020 حتى 30 سبتمبر 2020 على ان يقدم المستأجرون ما يثبت عدم حصولهم على أي رواتب خلال فترة الإعفاء.

وذكر أن الدور الريادي لبيت الزكاة في مجال العمل الخيري والإنساني حتم عليه المساهمة قدر الإمكان في رفع العبء عن كاهل بعض المستأجرين في عقاراته سواء كانت هذه الوحدات المستأجرة استثمارية أو سكنية.

وأفاد أن هذا القرار يأتي نظرا للظروف الاستثنائية التي تتعرض لها البلاد جراء تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على كافة مناحي الحياة ودخول العديد من القطاعات التجارية مرحلة الركود الاقتصادي. وذكر أن القرار يأتي كذلك نتيجة تضرر الكثير من العاملين في القطاعات التجارية والأعمال المرتبطة بها نظرا للاجراءات الاحترازية لاحتواء الوباء مثل إغلاق المحلات التجارية وتقنين الحركة والحظر الجزئي مما أدى لتعذرهم عن سداد الإيجارات الشهرية للوحدات المؤجرة لهم في محفظة بيت الزكاة الاستثمارية.

---

5 نواب يطلبون تخصيص ساعتين من الجلسة المقبلة للمشروعات الصغيرة

تقدم 5 نواب، هم: عبدالله الكندري ومحمد الدلال وصالح عاشور وعادل الدمخي وعبدالكريم الكندري، بطلب تخصيص ساعتين من جلسة مجلس الأمة المقبلة يوم 16 الجاري، للنقاش العام عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال أزمة فيروس كورونا المستجد.

الملا: إلغاء هيئة أسواق المال لتداولات الأربعاء.. خطأ جسيم

بدر الملا

اعتبر النائب الدكتور بدر الملا أن إلغاء هيئة أسواق المال لتداولات أمس الأول الأربعاء استنادا للمادتين 44 و 57 خطأ جسيم وفاحش، ويضر بسمعة السوق "إذ لا يوجد انطباق لتلك المادتين على أرض الواقع".